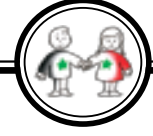


يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الأجور..

و«لعبة» التضخم

تحت ضغط الواقع الاقتصادي- الاجتماعي الذي ينعكس سلباً على مستوى معيشة الناس، طرحت بعض الأوساط الحكومية المسؤولة مؤخراً إمكانية ربط الأجور بمستوى التضخم بشكل دوري، كما صدرت تصريحات من أطراف حكومية أخرى لا يشتم منها رائحة تأييد كبير لهذا الطرح..

والمهم الآن، إذا اتخذ قرار مبدئي بتحريك الأجور لكي تتناسب مع ارتفاعات الأسعار، فما هي الطريقة الأسلم لذلك؟

أولاً، يجب الاتفاق على طريقة قياس التضخم، فتجربة السنوات الأخيرة برهنت على أن هنالك عدة أرقام لقياس التضخم تظهر كل سنة، منها المحلية، ومنها الدولية، والفارق بينها كبيرة، وقد تراوحت في الفترة الأخيرة بين رقمي ١٢% و ٢٠% سنوياً..

وإذا كان المقصود من تحريك الأجور لكي تتناسب مع ارتفاعات الأسعار المستمرة، هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن السوري، فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن المستوى الواحد من التضخم يؤثر بأشكال مختلفة على الشرائح المختلفة في المجتمع، وهو في حالته كان يصيب الشرائح الأدنى دخلاً بأضرار أعلى بكثير من مستويات التضخم المعلنة..

لذلك فمن المشكوك بأمرة أن يحل ربط الأجور بمستوى التضخم المشكلة التي تتعرض لها الشرائح الدنيا والوسطى من الأجور، فالفارق بين القدرة الشرائية للأجر بحد ذاته مع مستويات الأسعار التي ترتفع باستمرار لن يعوضه حتماً هذا الإجراء تماماً، بل سيعوض على الأرجح جزءاً منه.

فما هو الحل الأنسب؟ الحل الأنسب هو الذهاب إلى صلب الموضوع مباشرة، وهو ربط الأجور بالأسعار، وتحديدًا ربطه بأسعار سلة المستهلك العادي الذي يشكل ١٠٠% من أصحاب الأجور.

والمستغرب أنه لا توجد في البلاد حتى الآن وحدات قياس لهذه السلة، شفافاً وعلنية ومستمرة، مع أن بناءها لا يتطلب لا المعرفة العميقة، ولا الوقت الكثير، ولا المال الكبير..

والسؤال لماذا؟ والجواب واضح اليوم، لأن البعض في الإدارة الاقتصادية التنفيذية لم يكن يريد هذا المؤشر، لأن عن طريقه يمكن أن تحل قضية تراجع الأجور بكل بساطة، كي يترك موضوع تحريكها عفوية، عشوائية، وإبقاءها عرضة للأقدار بهدف التخريب الاقتصادي- الاجتماعي الذي تبين التجارب في كثير من الدول وعند الكثير من الشعوب، أنه كان أحد الأدوات الرئيسية للمساس بالآمن الوطني العام عبر خضخضة الاستقرار الاقتصادي- الاجتماعي بشكل مستمر وخفي، وبطيء..

إن ربط الأجور بالأسعار يتطلب:

١ - وضع سلة المستهلك صاحب الأجر، ولا بأس أن يكون لدى عدة جهات سلة مستقلة من هذا النوع، أي الحكومة والنقابات، وهيئات اختصاصية أخرى هدفها الدفاع عن المستهلك، أي أن السلة الحكومية يجب أن تكون شفافة وعلنية وتحت رقابة المجتمع الذي عبر مؤسساته المختلفة تكون لديه أدواته الانتقادية.

٢ - إن وجود سلة من هذا النوع سيسمح بمتابعة الثغرة بين الأجور والأسعار شهرياً، وترميمها ضمن آجال يتفق عليها فصلياً أو سنوياً..

٣ - إن ترميم الأجور يجب أن يتم من مصادر حقيقية وليس تضخمية، لأن هذه التجربة إن ولدت، سيكون سلاح إجهاضها الأساسي هو محاولة دفع الأمور باتجاه إيجاد مصادر غير حقيقية لزيادة الأجور، بينما المصادر الحقيقية متوفرة بوفرة بوفرة وأهم المصادر غير الحقيقية لزيادة الأجور هي رفع الأسعار، والتضخم نفسه، أي زيادة الكتلة النقدية بشكل غير مبرر على حساب الكتلة السلعية..

إن الحياة تبرهن أن زيادة الأجور إن كانت مطلوبة، فهي مطلوبة بسبب زيادات الأسعار، ومن المستفيد من زيادات الأسعار؟ إنهم أصحاب الأسعار الذين يجب أن يتوجه إليهم سيف الضريبة العادل ليعيد التوازن بين كفتي الأجور والأرباح، وهنا يجب ألا ننسى أن الفساد هو شكل غير مشروع من الربح..

إن رفع الأجور المستمر ضماناً ليس فقط لرفع القدرة الشرائية في البلاد وتشجيع الاقتصاد الوطني، وإنما ضماناً أيضاً للنضال ضد التضخم أيضاً إن أحسن تطبيق هذه السياسات، مما يتطلب إعادة النظر بالسياسة الأجرية جذرياً وخاصة بعد اعتراف الحكومة الأخير عبر مرحلة رفع الدعم عن المازوت أن «حد الأجر الذي يتطلب الدعم للعائلة السورية المتوسطة هو نحو ٣٣٠٠٠ ل.س (١٢/٤٠٠٠٠)» شهرياً.. وفي ذلك ضماناً لكرامة الوطن والمواطن..



الفقر والجوع قبلة موقوتة تضاف إلى تهديدات الأمن في العالم الذي هرب «قادته» من قمة الفاو في إيطاليا.

لعبة شد الحبل بين المواطن والحكومة..

دعم المازوت وخيبات الأمل المتكررة 5

من نتائج الانفتاح واقتصاد السوق..

700 مليون ل.س خسائر شركة الإطارات 6

الغاز.. ثم الغاز.. ثم الغاز..

إيران والغرب وأوبرا «بايبلانستان» 10

التطبيع.. نسخة مغربية

«ليفني في طنجة»..!

أثارت دعوة تسيبي ليفني وزيرة خارجية «إسرائيل» السابقة، وزعيمة حزب «كديما» اليميني، للمشاركة في مؤتمر سياسي بالمغرب غضب المعارضة المغربية، وقررت جماعات حقوقية بالتعاون مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي المعارض، تنظيم مظاهرة يوم الخميس بمدينة طنجة، شمالاً، احتجاجاً على دعوة ليفني لحضور أعمال الدورة الثانية للمنتدى المتوسطي لبلدان الجنوب «ميدايوز»، الذي ينعقد بالمدينة ذاتها في اليوم ذاته، بتنظيم من معهد «أماديس» الذي يرأسه إبراهيم الفاسي الفهري نجل الطيب الفاسي الفهري، وزير الخارجية المغربي.

وكما لم يرد اسم شلومو بن عامي وزير خارجية «إسرائيل» الأسبق الذي أعلن المعهد عن مشاركته في محور «السلام في الشرق الأوسط»، ضمن مناقشات المنتدى إلى جانب قضايا الاقتصاد والمال والأعمال.

ودعا بيان صادر عن الأمانة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بمدينة طنجة، السلطات المحلية إلى التراجع عن الترخيص لعقد المنتدى الذي وصفه بـ«النشاط المشبوه المستفز للمشاعر الدينية والوطنية للمغاربة».

واعتبر البيان حرص معهد «أماديس» على دعوة «رموز من الدولة الصهيونية لحضور أشغال المنتدى، أمراً غير مقبول، وتحدياً سافراً لتوجهات المغرب الداعمة للحق الفلسطيني، ولقضية القدس»، داعياً الهيئات الحقوقية إلى تحريك المتابعة القضائية ضد مجرمي الحرب.

من جهته، قال خالد السفيناني رئيس مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين، التي ستخرج في تظاهرات بدورها احتجاجاً على حضور ليفني إلى طنجة، إنه تم بالتعاون مع عدد من المحامين تقديم شكوى أمام النيابة العامة في الرباط من أجل إلقاء القبض على ليفني في حالة حضورها إلى طنجة، وملاحقتها قضائياً بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

أخبار العرب - كندا

إسرائيل تستخلص العبر لحرب قادمة



ذكر تقرير للجزيرة من حيفا أن دراسة إستراتيجية إسرائيلية عن ملامح حرب ثالثة محتملة على لبنان أوصت باستخلاص العبر من «الحرب على غزة»، ومن «حرب لبنان الثانية»، وحملة «الجدار الواقي» على الضفة الغربية عام ٢٠٠٢. وحددت الدراسة الصادرة عما يسمى بمعهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب جملة دروس واستنتاجات من تجارب الماضي.

ويشير صاحب الدراسة الجنرال في الاحتياط غيوراً أيلاند إلى ضرورة الموازنة بين توقعات المستوى السياسي والرأي العام والصحافة من الحرب، وبين القدرات الحقيقية للجيش.

ويكرر أيلاند ما أكدته لجنة التحقيق في حرب لبنان الثانية «لجنة فينوغراند» بالتحديد على حيوية تعريف أهداف الحرب كي لا تشبب مشكلات على غرار ما جرى في «الحربين» الأخيرتين على لبنان وغزة.

واعتبر أن «إسرائيل» خرجت إلى «حرب لبنان الثانية» دون تحضير وجاهزية بخلاف حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ التي خططت لها طيلة عام.

ورغم استشهاد آلاف المدنيين جراء استهداف مناطق مدنية في لبنان وغزة، فإن أيلاند يعتبر أن حرب المدن تمنح «إسرائيل» نوعين من الربح، أولهما تحقيق الإنجاز العسكري المراد كما حصل في «الجدار الواقي» وإلى حد بعيد في «الرصاص المصوب»، أما الربح الثاني فيمكن في تأليب المدنيين على «الإرهاب».

ويدعو أيلاند إلى امتصاص الضغوط الدولية والاستمرار فيما أسماه «المجهود العسكري»، ويقول إن الشرعية الدولية «حالة سائلة»، مراهناً على أن الدول الغربية تعود بسرعة لتساند «إسرائيل» ونسيان خلافاتها معها عند إحرازها انتصاراً في الحرب، ويتابع «أما الصحافة الدولية فهي سرعان ما تتساند وتشغل عن عملياتنا بقضايا أخرى».

ومن أجل ضمان نجاح «إسرائيل» في حرب لبنان الثالثة أو منعها، يقترح أيلاند اعتبار لبنان «دولة عدوا لا حزب الله فحسب»، وعدم التردد في هدم بناء التحتية، معتبراً أن تدمير الضاحية في بيروت شكل العملية الأكثر جدوى في عدوان تموز.

اتحاد عمال دمشق يسأل الحكومة؛

أين التنمية والإصلاح... وماذا حلّ بالدعم؟!!

عمال ومعامل
تحت رحمة «الإصلاح»

علي نمر

في الوقت الذي أكد فيه وزير الصناعة د. فؤاد عيسى الجوني في تصريح لإحدى الصحف المحلية أن ما يقال عن عدم وجود إصلاح في شركات القطاع العام الصناعي لا أساس له من الصحة، وأن هناك خطأ مدروسة وقاعدة متينة لانطلاقة القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص، ليكون له دور كبير في التنمية الاقتصادية. وافقت رئاسة مجلس الوزراء على عرض شركة بردى للاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي، مع إمكانية تجزئة الاستثمار حسب توزع مواقع الشركة، هذا القرار الذي جاء بعد فترة وجيزة من اجتماع المجلس العام لاتحاد نقابات العمال، واجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث، هذان الاجتماعان اللذان أكدوا الحفاظ على القطاع العام واستمراره، وتقديم كل التسهيلات لإصلاحه.

لقد جاء قرار الموافقة وطريقة عرض الشركة للاستثمار ضمن أسوأ الاحتمالات التي كان يتوقعها أكثر المشائمين لمصيرها، بعد أن صنفتها الحكومة ضمن قائمة الشركات المتعثرة، وأوضح الوزير في تصريحه أن هناك نحو 17 قراراً يتم العمل عليها بشكل عملي فيما يخص إصلاح القطاع العام، لتسهيل عمله من النواحي الإدارية والإنتاجية و... الخ، وقد اتخذت هذه القرارات من مجلس الوزراء ولاسيما فيما يخص معالجة موضوع العمالة الفائضة لتقليل خسائر القطاع العام، مؤكداً على عدم وجود نية لدى الوزارة لنقل نحو 3000 عامل آخرين من العمالة الفائضة إلى وزارتي التربية والثقافة.

مضيفاً أن هناك مشروعات فعلية سيتم العمل على أساسها لإصلاح القطاع العام الصناعي بداية العام القادم، وقبل أيام من قرار مجلس الوزراء وتصريح وزير الصناعة، صرح مدير عام الشركة العامة للصناعات المعدنية موفق عتيق: «إن المصرف التجاري السوري من خلال فرع رقم 6/ قد حجز على رصيد الحساب الدائن للشركة والبالغ ما يقارب 8/ ملايين ليرة سورية، متضمناً مبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية كان قد تم تحويله من المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، لتمويل فتح اعتماد مضاعف للبرادات، وهو الاعتماد الذي لم تتمكن الشركة من فتحه نتيجة لتجميد جميع حساباتها لدى فرع المصرف».

إن الموافقة النهائية التي جاءت من رئاسة مجلس الوزراء، جاءت بعد احتمالات متعددة توقعها العاملون في هذه الشركة، بالإضافة إلى التصريحات المتضاربة والمتناقضة أحياناً أخرى من الوزارة بالإبقاء عليها وإصلاحها أو تحويلها للاستثمار، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: ما مصير باقي الشركات التي تحدث عنها الوزير والتي شملها ضمن العملية الإصلاحية من بين أكثر من 15/ شركة ليست بأحسن حالاً من شقيقتها بردى، فهل تتحول هي أيضاً إلى الاستثمار أو البيع؟ أم ستجد من ينقذها من براثن مخسريها؟ إن كل ما تم اتخاذه حتى اللحظة يطرح عشرات الأسئلة على الحكومة عن مصير القطاع العام الصناعي بكل قطاعاته الإنتاجية، في ظل هذه الخطوات البطيئة جداً نحو إصلاحها طيلة السنوات الماضية، والطريقة المحجفة بحقها وبمصير آلاف العمال الذين يعيشون من الرواتب القليلة أصلاً التي يتقاضونها، فهل من حلول أخرى أكثر ديمومة؟

عقد في 15/11/2009 اجتماع مجلس اتحاد عمال دمشق بغياب شبه كامل للوسائل الإعلامية المختلفة باستثناء الزميلتين «كفاح العمال الاشتراكي، تشرين» حيث لم تتم دعوة أية صحف أو مواقع إلكترونية أخرى ومن بينها جريدة قاسيون، وقد صرح مصدر في قيادة الاتحاد أن الاجتماع كان يعد أهم الجلسات التي عقدها الاتحاد لما أثاره من قضايا ومشاكل ملحة يعانيتها الاقتصاد الوطني والحركة النقابية برمتها، ولعل أكثر النقاشات ركزت على مسألة إصلاح القطاع العام الصناعي الذي بقي في مرحلة «مكانك راوح» دون ملاحظة أية خطوات جادة في هذا المجال، والقضية الثانية كانت مطالبة الحكومة بتقديم توضيح في أسباب تأخر توزيع الدعم، وأكد المصدر أن رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري قد أبدى استغرابه من التأخر في دفع مستحقات الدعم، وتساءل القادري عن أسباب تأخر الدعم الحكومي خاصة وأن فصل الشتاء قد حل مبكراً بخيراته، وأشار القادري إلى عدم وجود شيء واضح حول مبلغ الدعم وطريقة توزيعه والمستفيدين منه.

وفي حديثه عن الوضع الاقتصادي أكد القادري أن إصلاح القطاع العام الصناعي بما يمثله من صيانة لمئات المليارات التي أنفقت على تأسيس شركاتها خلال العقود الماضية، والذي كان ضماناً كبيراً للاستقرار الاجتماعي في سورية يحتاج نظرة موضوعية صادقة تتوفر فيها إرادة الإصلاح الحقيقية، لا أن تقتصر فقط على التصريحات الإعلامية، مطالباً بتفعيل مبدأ المحاسبة تجاه المقصرين بعملية الإصلاح.

ودعا القادري للاستعانة بخبراء محايدين لتشخيص واقع القطاع العام بنظرة موضوعية لإنقاذه من موقاته ورفده بالأموال اللازمة لاستبدال آلياته وفسح المجال له لمنافسة شريفة مع القطاع الخاص، مؤكداً أن القطاع العام استطاع برغم الصعوبات التي تعترض عمله أن يرفد الخزينة العامة بـ 25 مليار ليرة سورية، مشيراً إلى دوره الكبير والأساسي في توفير مئات فرص العمل في ظل واقع عمل يعاني من عرض كبير وفرص محدودة.

وأكد القادري أن القرارات الـ 17/ التي أصدرتها الوزارة لم يكن للنقابات أي تدخل فيها، وهذا يطرح السؤال التالي على الحكومة: إذا كان إيقاف الشركات الخاسرة من شأنه إيقاف نزيف الخسائر التي يتحدث عنها المسؤولون فلماذا لم يتم إيقاف هذه الشركات منذ سنوات!!

أما عن المداخلات التي قدمها رؤساء المكاتب النقابية فقد ركز معظمها على أهم المشاكل الأنية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وبالأخص القطاع العام الصناعي الذي تعرضت معظم شركاته للتخريب والخسارة بفعل فاعل، والإساءة إلى المنتجات الوطنية كما حصل مع

شركة بردى التي طرحت للاستثمار الكلي سواءً أكان المستثمر محلياً أو أجنبياً، ونوهت إحدى المداخلات إلى التصريح الذي أدلى به وزير الصناعة سابقاً حول العمالة الفائضة، إذ أكدت المداخلة أن قرار عدم احتساب العمالة الفائضة بتكلفتها المنتجة كان غريباً لأن القطاعات النسيجية تعيش حالة نقص العمال فكيف لنا أن نحسب العمالة الفائضة بالتكلفة؟

وأثار علي مرعي رئيس نقابة النفط موضوع العمال في شركة الفرات وقضية إخضاعهم لقانون العاملين مشيراً إلى الرد العجيب الذي أبدته إدارة الشركة حين قالت: «إننا نعمل هكذا وهذه طريقنا، ومن لا يعجبه فليذهب إلى المحاكم».

ولفت مرعي إلى التناقض الكبير بين هدر ملايين الليرات السورية يومياً، نتيجة عدم وضع حد للاعتداءات المتكررة على خطوط النفط، وبين سيناريوهات دعم المشتقات النفطية، مؤكداً أن قسماً كبيراً من تكاليف الدعم الحكومي للمازوت يمكن أن تسد في حال تمت حماية خطوط النفطية.

وأكد عبد العليم بكور أمام المجلس على الأرقام والخطط التي قدمتها الحكومة مؤكداً أن الخطة الخمسية العاشرة قد شارفت على نهايتها وكانت في معظمها مبنية على أرقام وهمية، وأن الفريق الاقتصادي كان قد أعلن في أكثر من مناسبة أن سورية أقل الدول تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، قد يكون هذا الكلام صحيحاً ولكن السبب في عدم التأثر ليس فعالية هذا الفريق في التعامل مع الأزمة، وإنما نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها سورية في ظل تفاقم الأزمة.

ومن هذا المنطلق أكد عبد العليم بكور أنه واستناداً إلى هذه الطروحات فلا بد من يكون العامل شريكاً في الإنتاج، ولا بد ويجب أن يكون لنا رأي واضح في الخطة الخمسية الحادية عشرة كشركاء في الإنتاج بعد أن غابت الرقابة والمحاسبة للفريق الاقتصادي الذي طبق نظرية اقتصاد السوق المفتوح وبكل المقاييس، ناسياً أو متناسياً كلمة «الاجتماعي» أو الجانب التدخل للبلاد، في حين نرى بالمقابل أن معظم الدول الرأسمالية تسعى إلى التدخل في كافة الأمور، ففي فرنسا مازال القطاع العام من القطاعات الرائدة، في حين يسعى الفريق الاقتصادي إلى تهيمش وتهشيم القطاع العام حيث يقدم

كافة التسهيلات للقطاع الخاص على حساب ومصصلحة القطاع العام وعماله.

أما غسان السوطري رئيس نقابة الصناعات الكيماوية فقد تطرق إلى المشاكل التي تعترض شركة الزجاج وخط الفلوت المحدث، كما تحدث عن قضية إصلاح الشركات منوهاً إلى ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع.

أما أيهم جرادة رئيس نقابة الصناعات المعدنية والكهربائية فقد أشار إلى العقبات التي توضع أمام شركات القطاع العام الصناعي من حيث المنافسة غير المتكافئة مع القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق، و محاصرة منتجاته وتثقيها بالضرائب والرسوم (30٪ رسوم جمركية على منتجات شركة النصر من شاشات LCD) وإغفال مؤسسات التوزيع لدورها الأساسي في تسويق منتجات القطاع العام، مؤكداً عدم وجود نوايا جديّة لدى وزارة الصناعة بإصلاح القطاع العام الصناعي بالرغم من إمكانياته الكبيرة.

الرفيق صالح منصور رئيس نقابة الغزل والنسيج أشار إلى أن قرارات إصلاح القطاع العام التي اتخذتها وزارة الصناعة لم تكن بمستوى المأمول منها مبيّناً أن قرار إعطاء الصلاحية للجان الإدارية ببيع المخازين بالسعر الرائج عالمياً اصطدم عند التطبيق العملي بإجراءات روتينية معقدة أدت إلى عزوف التجار وازدياد الركود في المخازين.

وأكد منصور أن هناك العديد من الآلات المتوقفة في شركات الغزل بسبب غياب اليد العاملة متسائلاً عن مغزى قرار عدم احتساب العمالة الفائضة من تكلفة المنتج.

سامي حامد رئيس نقابة الصحة عرض لنشاطات مكتب النقابة خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن عمال مشغفي الباسل والأسد الجامعي مازالوا غير مشمولين بالطبابة المجانية.

وأكد حامد أن القطاع الخاص لا يلعب دوراً تكاملياً مع القطاع العام، بل ينمو على حسابه، مشيراً إلى الآثار السلبية لقرارات وزارة الصحة بتحويل ما تبقى من المشايخ المجانية إلى مشافٍ مأجورة.

حسام منصور رئيس نقابة المصارف أشار إلى الهوة الكبيرة بين كتلة الرواتب وفرق الأسعار، مؤكداً أن أسباب هذه الهوة تكمن في بعض السياسات الاقتصادية التي نفذت من خلال الخطط الخمسية للحكومة.

وقدم منصور اقتراحاً برفع الدعم الحكومي عن



المحروقات في ظل العقبات الموضوعية في وجهه، شريطة ردم الهوة بين كتلة الرواتب والأجور والأسعار.

إنعام المصري أمينة الثقافة والإعلام أكدت على ضرورة أن لا يتحول الدعم الحكومي إلى هبات للمواطنين. مشددة على تقديم الدعم العيني المتكامل بأقصى سرعه نظراً لحساسية هذه القضية في حياة المواطن، وخاصة في ظل العديد من الشائعات والأقاويل التي تذهب بالدعم إلى خاتمة السراب وعدم التطبيق.

أخيراً ...

يمكن تلخيص القضايا والمطالب المهمة التي ناقشها المجلس في اجتماعه، والتي من المفترض أن تقدم إلى الاتحاد العام، بالنقاط التالية:

- 1) أهمية القطاع العام وضرورة الحفاظ عليه بما يمثله من ضمانة حقيقية للاستقرار الاجتماعي.
- 2) غياب نوايا جديّة تجاه إصلاح حقيقي لشركات القطاع العام الصناعي واعتباطية القرارات المتخذة بهذا الخصوص.
- 3) العراقل التي تفرض على شركات القطاع العام وتثقل منتجاتها بالرسوم والضرائب.
- 4) تأخر الدعم الحكومي للمشتقات النفطية، وغياب سيناريو واضح يحدد مقدار الدعم وشروط المستفيدين منه.
- 5) الانسحاب التدريجي للدولة من قطاعات الصحة والتعليم، وأثر ذلك على الحياة العامة للمواطنين.
- 6) الاهتمام بالقطاع الخاص وتوسيع المظلة التأمينية لتشمل عماله، على أن يكون فاعلاً وريديفاً للقطاع العام، لا أن ينمو على حسابه.

النقابات تناقش مشكلات شركاتها

عقدت نقابة الأسمنت اجتماعاً استثنائياً لبحث موضوع الأرباح لدى الشركات الرباحة والنسب التي صرفها وزير المالية لها، ومناقشة الوضع الاقتصادي للشركات التابعة للنقابة.

في البداية تم الحديث عن المخزون المتواجد في معمل أسمنت دمر منذ أكثر من عشر سنوات لعدم استجزار البواري من الشركة، وأكد ممثل اللجنة النقابية في شركة أسمنت عدرا أن نسبة التنفيذ كانت 111٪ وعلى الرغم من أن الشركة ملزمة بتسليم المنتج إلى شركة عمران إلا أنها في الآونة الأخيرة خفضت من كميات استجزارها لهذه المادة من الشركة، كما أن الشركة ملزمة ببيع الأسمنت بمبلغ 3640 ل.س لطن الواحد إلى عمران، وأكد ممثلو العمال بالشركة على ضرورة شمول الشركة بمعايير الأداء للحصول على نسبة 5٪ من مخاطر المهن الشاقة، علماً أن الجميع يعلم بوجود ما يقارب 400 حالة إصابة بالسرطان بين العمال.

كما تطرق العمال إلى القضية الأخطر، والتي لم تجد لها الحلول رغم المطالبات العديدة، وهي المعدات التي ما زالت في العراء والتي تقدر قيمتها بما يقارب المليار ونصف المليار، وقد مضى عليها وقت طويل دون أن تلقى



التوجيه لتكبيها والعمل بها، وهي متواجدة في أرض الشركة ما يعرضها للتلوث. وفي نهاية الاجتماع طالب ممثلو العمال والنقابة بإجراء لقاء مع وزير الصناعة ومسؤول الشؤون الاقتصادية في الاتحاد العام لشرح واقع الشركة من كل هذه النواحي.

من نتائج الانفتاح واقتصاد السوق

700 مليون ل.س خسائر شركة الإطارات والجهات الوصائية تفرج على الإنهيار!

◀ نزار عاذلة

منذ أن تأسست الشركة العامة للإطارات عام ١٩٧٥ على أساس مفتاح باليد، وحتى اليوم والاجتماعات تعقد يوماً لبحث واقع الشركة الذي يتردى باستمرار. من الفرقة الحزبية للجنة النقابية فالنقابة والمجلس الإنتاجي واللجنة الإدارية ولجان المرأة، واجتماعات متكررة مع مؤسسة الصناعات الكيماوية ووزير الصناعة، بالإضافة إلى منات المذكرات التي ترفع سنوياً من الإدارة واللجنة النقابية والنقابة وفرع الحزب إلى الجهات الوصائية، وكلها تشرح واقع الشركة الذي يتردى يوماً بعد يوم، وتقترح الحلول للإنقاذ، ولكن لا أذان صاغية ولا حلول.



مدير عام الشركة الكيماوي سامر حيدر تحدث عن واقع الشركة وطرح حلولاً في ثلاثة خيارات أمام الإنهيار والتردي: منح التمويل المالي اللازم للشركة للإفلاع بكامل الطاقة الإنتاجية، أو إيجاد شريك وإقامة شراكة وإدارة مشتركة، أو طرح الشركة على الاستثمار مع أن هذا الخيار مرفوض ولكن لا حيلة لنا .

بداية الخسائر
سجلت الشركة أولى خساراتها عام ٢٠٠٥ بعد مرور خمسة عشر عاماً من تحقيق الأرباح وتواتر الخسائر حتى العام ٢٠٠٨ حتى بلغ مجموعها في هذه المرحلة بحدود ٧٠٠ مليون ل.س، والسبب الرئيسي في ذلك أن سياسات الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق المعمول بها في نهاية التسعينات من القرن الماضي قد بدأت تضغط بشكل واضح على مختلف أوجه نشاطات القطاع العام في سورية، ومنها شركة الإطارات، حيث كنا لم نزل نتبع سياسة التخطيط المركزي بالأنظمة الإدارية والاقتصادية النازمة للعمل نفسها منذ نشوء الشركة دون أي تطوير لتشريعاتنا الاقتصادية، وكان الواجب مواجهة ضغوط التسويق في اقتصاد السوق المنافسة الذي تحكمه أدوات مختلفة تماماً عما نملكه، ولم نستطع التكيف مع الواقع الجديد، حيث تعرضت المنتجات لنافسة شديدة جراء إغراق الأسواق المحلية بالإطارات المستوردة من مختلف الماركات ومن بلدان متعددة و دون أية ضوابط، لعدم وجود مراكز مراقبة الجودة الفنية على المستوردة في المنافذ الجمركية، وكذلك السماح بالاستيراد من غير بلد المنشأ وأصبحت الإطارات تستورد من المناطق الحرة لصفقات منتهية الصلاحية، وبالتالي بيعها بأقل من تكلفتها، ما جعل من سورية سوقاً لتصريف الإطارات القديمة والمخازين الراكدة، ومنها ما يشتري بأسعار زهيدة بسبب مقيدات التخلص من النفايات الصلبة في البلدان المتقدمة، وهذا مترافق طبعاً مع ضائقة الرسوم الجمركية المفروضة على المادة مقارنة بالدول

الأخرى ومنها الدول العربية مثل تونس ومصر والدول الأجنبية مثل تركيا وإيران .
حلول بتراء
من إجراءات مواجهة ضغوط التسويق كانت سياسة ربط الإنتاج بالتسويق، أي التركيز على إنتاج الإطارات التي تلقى الطلب في الأسواق وهذا أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج وبالتالي ارتفاع التكاليف وتحقق الخسائر، وأدى ذلك إلى تآكل رأسمال الشركة العامل وبالتالي عدم إمكانية تمويل الدورة الإنتاجية، وخاصة شراء المواد الأولية من الخارج بشكل يتوافق مع حاجتنا لها في التشغيل. وبدأت تنقطع توريدات المواد الأولية، لاسيما وأنه يتم شراؤها وفق إجراءات روتينية معقدة للغاية، يضاف إلى ذلك قدم آلات وتجهيزات الشركة واستهلاكها بعد مضي أكثر من ٢٨ عاماً على وضعها في التشغيل، وكذلك واقع العمالة حيث بلغ متوسط أعمار العاملين ٥٥ عاماً وعدم إمكانية تجديدها . وهنا يشرح مدير عام الشركة نقاط القوة والضعف:

نقاط القوة:
تمتلك الشركة مساحات واسعة من الأراضي، ٥٨٢ ألف متر مربع في منطقة تبعد عن مدينة حماة ٤ كم فقط وخصصت للصناعات الثقيلة. وبالتالي يمكن استخدامها في توسيع نشاط الشركة وزيادة طاقتها الإنتاجية .

- وجود المباني والإنشاءات الصناعية، منها صالات الإنتاج والمستودعات والمباني الإدارية وهي بحالة فنية جيدة .
- إمكانية استثمار قسم الطاقة بشكل جيد بعد تدعيمه بتحديثات محدودة التكلفة، لاسيما وأن عقد الإنشاء قد تضمن إمكانية زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل ٢٥٪ من الطاقة التعاقدية وقد لحظ ذلك في تنفيذ قسم الطاقة .

- وجود مصادر مياه وكهرباء كافية لتغطية حاجة الشركة لأية تطويرات مستقبلية على طاقتها الإنتاجية .

- حاجة الشركة إلى إعادة تأهيل أو تحديث أو تطوير أو استبدال معظم الآلات والتجهيزات الإنتاجية بعد مرور ٢٠ عاماً على استثمارها، وعدم جدوى استمرارها في التشغيل لارتفاع تكلفة صيانتها وضعف مردودها بالمقارنة مع الآلات الحديثة، يرافق ذلك تخلف التكنولوجيا المستخدمة .
- ارتفاع تكلفة الاستثمار في صناعة الإطارات وبالتالي الحاجة إلى أموال كبيرة لتغطية تكاليف الاستبدال والتجديد أو شراء أصول جديدة .
- نقص السيولة المالية الحاد جداً جراء تسجيل خسارات متراكمة بلغت لغاية ٢٠٠٨/١٢/٢١ ما يقارب ٧٦٧ مليون ل.س، والمقدر أن تصل إلى ٩٠٠ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى العجز في تمويل الدورة الإنتاجية وتكاليف الاستبدال والتجديد أو مشاريع التحديث .
- عدم مواجعة التشريعات النافذة مع نشاط اقتصادي كصناعة

الإطارات التي تحتاج في معظم الأحيان إلى سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها سواء في إجراءات شراء مستلزمات الإنتاج أو مبيعات المنتج الجاهز .

- نقص العمالة المدربة والماهرة سواء في المجال الفني أو الإداري، كون شركتنا شركة وحيدة في القطر، وبالتالي عدم إمكانية تبادل المعارف الفنية داخل القطر، وضعف التواصل الفعال مع شركات خارجية مثيلة .

الخلاصة والمقترحات:

١- دعم الخيار الأول، ويقتضي ذلك:
- تمويل الشركة بالسيولة النقدية اللازمة والمقدرة بـ ٣٠٠ مليون ل.س .
- في حال تعذر ذلك طلب موافقة رئيس مجلس الوزراء على تمويل رواتب العاملين في الشركة من وزارة المالية أسوة ببعض شركات القطاع العام، وفي هذه الحالة تتمكن الشركة من النمو طردياً لإعادة التوازن إلى وضعها المالي .

٢- الخيار الثاني السعي مع الجهات الوصائية لإيجاد الشريك القادر على تمويل تكاليف تحديث وتطوير الشركة، عن طريق إقامة شركة مشتركة، تصدر لها التشريعات المناسبة لحفظ حقوق المشاركين ومراعاة مصالحهم المشتركة .

٣- الخيار الثالث إعلان وضع الشركة بالاستثمار ولغاية الحصول على عرض مستثمر يوافق عليه، تقوم إدارة الشركة بهيئة وإعداد الترتيبات اللازمة لإنجاز هذا الخيار .

آخر الاجتماعات كان بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥ بحضور وزير الصناعة وإدارة الشركة والمؤسسة الكيماوية والمجلس الإنتاجي ونوقشت في الاجتماع القضايا الفنية والإنتاجية والتسويقية والتجارية وموضوع العمالة . ولم تتخذ كل الطروحات بل اقتصرت على تأمين العمالة لمدة ٣ أشهر وعن طريق الشؤون الاجتماعية، وهذا تحايل على العمال وعلى الشركة . أيضاً تم بحث استثناء الشركة من المرسوم ١٥ الناظم لعمل الوكلاء، الذين هم سماسرة بين الشركات الأجنبية وشركة الإطارات، وبلغت المواد الأولية التي تدخل في صناعة الإطار مائة مادة أولية . وهناك مواد لا يوجد في سورية وكلاء لها ، ورغم ذلك فعلى الشركة أن تستجر عن طريق الوكلاء، وهذا يعني توقف الشركة عن الإنتاج بسبب فقدان مادة واحدة، وفي رأي الجهات الوصائية هذا لا يهم، المهم أن يربح الوكلاء وعملاؤهم وشركاؤهم، وليتوقف العمل والإنتاج . كما تم أيضاً بحث حماية الإنتاج الوطني من المنافسة وسياسة الإغراق، علماً أن أميركا والدول الرأسمالية تحمي صناعاتها بفرض رسوم إغراق تصل إلى ٧٥٪، ولكن نحن في عجز عن اتخاذ هكذا قرار أمام التجار والسماسرة والفساد .

ما نفهمه هنا أن هناك صناعة إستراتيجية لعبت دوراً هاماً في سنوات الحصار، ولكن يجب إنهاؤها لفسح المجال أمام المستوردين وشركائهم لجني الأرباح الطائلة على حساب الوطن!!

الشوندريين معملين

تحدث رئيس الجمعية الفلاحية في قرية الشعيرة السيد سهيل غزال لقاسيون عن بعض هموم مزارعي الشوندري فقال: «نحن الفلاحين نطلب من جريدتكم الموقرة ان تسمع صوتنا الى الجهات العليا لأنه لم يبق لنا وسيلة لعرض مشكلاتنا وحلها إلا الصحافة»
ويضيف رئيس الجمعية قائلاً: «نحن نطالب بتوحيد سعر طن الشوندري السكري في كل المعامل، فمثلاً سعر الطن يتراوح بين ٢٠٠ - ٤٢٠٠ حسب درجات الحلاوة، كون الكادر الفني سواء في معمل سلحب أو في معمل جسر الشغور غير موثوق بأهليته لممارسة هذا التقييم، فهؤلاء يتلاعبون بدرجات الحلاوة والوزن دون أية اعتبارات واقعية لذلك نرجو من المعنيين أن يتحققوا من المسألة، فمن غير المعقول أن ترسل جراراً يحمل الشوندري إلى معمل جسر الشغور فتكون درجة الحلاوة (١٧)، ثم ترسل جراراً آخر من الحقل ذاته إلى معمل سكر تل سلحب فتكون درجة الحلاوة (١٢) .أليس هذا دليلاً صارخاً على عدم دقة التقييم؟ إن هذا ما حدث مع الفلاح (أحمد قحيط) من جمعية الشعيرة، فقد أرسل جرارين إلى كل من معمل سلحب ومعمل الجسر ومن الحقل نفسه، فجاءت درجات تقييم الحلاوة مختلفة»
إن نقص المهنية لدى الكادر المعين في المعامل، والتلاعب الحاصل في بعض الأحيان، وصعوبة الحصول على كروت للشوندري، كل ذلك دفع الفلاحين للزعوف عن زراعة هذا المحصول الهام والاستراتيجي



«سويدية فوقاني».. مستوصف في خدمة عيادة خاصة

«سويدية فوقاني».. هي قرية كبيرة تتبع لمنطقة المالكية ويصل عدد سكانها إلى أكثر من ٣٠٠٠/ نسمة، وفيها مستوصف يداوم فيه طبيب ومستخدمة .. أما وظيفة المستخدمة فهي كتابة أسماء المراجعين، وأخذ من كل واحد منهم ١٠/ عشر ليرات سورية (لا أحد يعلم قصة عشرات الليرات سوى الطبيب) ريثما يحضر الطبيب إلى المستوصف، والطبيب في أكثر الأحيان يكتب للمريض وصفة على ورقة عادية لا يقل عن ٤٠٠/ ل.س، ويدعي دائماً بأنه لا يتم استلام الدواء من المديرية، ويطلب من المرضى مراجعة صيدلية العيادة (عيادته) لأخذ الدواء ..
وقد أكد شهود عيان لقاسيون، أنه في أحد الأيام (الثلاثاء ١٣/١٠/٢٠٠٩) تم تنزيل صناديق من الدواء لمصلحة المستوصف وبحضور أحد المرضى، وقد طلب المريض هذا الدواء، فطلب منه الطبيب مراجعته في صيدلية العيادة!!
ومن الجدير ذكره أن المستوصف لا توجد فيه سوى سماعة طبيب، وهي لا تستخدم في أكثر الأحيان، كما أن المستوصف بحاجة إلى كوادر طبية، من غرفة رعاية الحوامل، إلى غرفة المخبر، إلى الأشعة، إلى غرفة اللقاحات الدورية، وذلك أسوة بمراكز أخرى موجودة في المنطقة، فهذا القصور يؤدي إلى اضطراب أهالي القرية للسفر بأطرافهم إلى مراكز أخرى لأخذ الجرعة اللازمة، وأقربها يبعد عن قرينتهم أكثر من ٢٥/ كم.. لأن مجيء سيارة اللقاحات إلى القرية عادةً ما يكون بشكل غير دوري ..
كما يجب التذكير بأن توزيع الدواء على الأهالي كان يتم سابقاً، أي قبل فتح العيادة المقابلة للمستوصف، ويتردد أن هناك نية بفتح صيدلية من عائلة الطبيب نفسه قرب المستوصف في مستودع الجمعية التعاونية.

■ مراسل قاسيون

رفع الدعم عن المازوت.. التفاف على الدستور

يعد الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية والمحروقات ركناً ثابتاً من أركان السياسة الاقتصادية في البلاد منذ عقود طويلة، ومعلماً أساسياً في علاقة السلطة بالمجتمع في سورية. وقد كان هذا الدعم ضرورة من ضرورات النهج الاشتراكي الذي يقتضي تحصين الوضع المعاشي للمواطنين، وضمان عدم ارتفاع أساسيات حياتهم كآليات السوق وتقلبات أسعار المواد الاستهلاكية وفق قوانينه.

ولكن يبدو أن هناك نية مبيتة لدى الحكومة الحالية لرفع الدعم الحكومي نهائياً، ويمكن استشراف هذه النية من خلال تكرار الحكومة على ألسنة العديد من رموزها ومنظرها لمقولة أن الدعم يكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة، ويعرقل عملية التنمية والإصلاح. ويمكن استشرافها أيضاً من خلال التأخير والمراوغة في إقرار آلية لدعم المازوت، مما يوحي بأن الحكومة في نيبتها عدم دعم المازوت، وترتك المواطنين عرضة لبرد الشتاء.

إذا كان في نية هذه الحكومة عدم إقرار آلية لدعم المازوت، كجزء من مخطط شامل لإنهاء الدعم الحكومي، فإنها ستعجز أغلب المواطنين في مأزق حقيقي لجهة عدم كفاية دخول أغلبهم لتأمين دفع الشتاء، مما قد يدفع قسماً منهم إلى سلوك طرق غير شرعية لتأمين هذا المطلب الأساسي من متطلبات حياتهم، وهذا سيعرض الاستقرار الاجتماعي لخطر تتحمل الحكومة المسؤولية الأدبية عنه في حال حدوثه. ولكن قبل ذلك، ستكون هذه الحكومة قد ارتكبت خطأ قانونياً ودستورياً خطيراً. ذلك أن نصوص الدستور التي قررت اشتراكية الاقتصاد في سورية، ومعها مقررات وتوجهات القيادة السياسية، تعتبر في بلدنا وظروفنا المرجعية الحقوقية لسياسة الدعم الحكومي التي تعد حتى اللحظة ملزمة لهذه الحكومة. ولأي حكومة سورية في ظل الدستور الحالي. وقد أكد المؤتمر العاشر على الاستمرار في سياسة الدعم الحكومي، وأكد على ضرورة إعادة إيصال الدعم إلى مستحقيه، تاركاً للحكومة اختيار الآلية اللازمة لهذه العملية.

وبصرف النظر عن مدى سلامة تقسيم المواطنين إلى مستحقين وغير مستحقين للدعم، فإن هذا الارتباك والتأخير والفضل في عملية توزيع الدعم، يشير إلى أحد أمرين. فإما أن هذه الحكومة تفتقر إلى الكفاءة والقدرة على إدارة البلاد اقتصادياً، مما يوجب محاسبتها على تقصيرها شعبياً وحزبياً وفق الآليات الدستورية. وإما أنها تتجه إلى إلغاء الدعم نهائياً، وهذا مخالف لل دستور وأيديته، ولحزب البعث وتوجهاته العلنية، مما يعرض جميع قراراتها المتخذة في هذا الاتجاه للبطان بالمعنى القانوني، ويفقدها الشرعية الدستورية والشعبية. ذلك أن أي قانون يقر، وأي قرار يتخذ خلافاً لنصوص الدستور، يعد بحكم المرسوم، ولا ينتج أية آثار قانونية. إن الاتجاه العام الذي تسلكه الحكومة في لبرلة الاقتصاد، وتصنيفية الاشتراكية في البلاد، يعد التناقض على الدستور، وخروجاً على المشروعية. وليست عرقلة توزيع الدعم، والتتظير لتصفيته إلا مظهرًا من مظاهر هذا الاتجاه، ونتيجة من نتائجه. وإذا لم تقر آلية عادلة لتوزيع دعم المازوت على «مستحقيه» على وجه السرعة، فإننا سنكون بصدد حلقة جديدة من حلقات المسلسل الحكومي الطويل في تجاهل حاجات المجتمع السوري ومطالبه، وفي تجاهل الدستور ومبادئه. وإن المطلوب اليوم من جميع المؤسسات التشريعية والقضائية، ومن جميع القيميين على تنفيذ القانون وصيانة الدستور، أن يقفوا وقفة جدية في مواجهة هذه السياسات، لأن الاستمرار فيها يخرب الأمن الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ويشوه المفاهيم الحقوقية في وعي المجتمع.

■ نجوان عيسى

من أعطى النائب الاقتصادي «حق» إطلاق صفة «الوطنية» أو إسقاطها؟

◀ إعداد وحوار: علي نمر

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري في تصريح له أمام جلسة المجلس العام لاتحاد نقابات العمال بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ أن «أي مواطن يمتلك ذرة من الوطنية والأخلاق يجب أن يقترح على قيادته هذا الإصلاح الجذري، فالاقتصاد السوري كان متجهاً نحو كارثة حقيقية لا يدرك معناه إلا من حلل ودرس بعمق...» (لدى قاسيون التسجيل الصوتي لكلام النائب الاقتصادي) وهو ما أثار السخط والاستنكار، وخلق استياء عاماً في مختلف الأوساط، وخاصة في صفوف اتحاد نقابات العمال الذي طلب أحد قادته من النائب الاقتصادي الاعتذار الفوري عن هذا الكلام والتراجع عنه.. قاسيون استطلعت آراء بعض الشخصيات المعروفة حول هذا التصريح.. وكان الريبورتاج التالي:

د. منير الحمش

حميدي العبد الله

إبراهيم اللوزة

النقابي نزار ديب

• د. منير الحمش:

لندع الأرقام والوقائع تتحدث..

أكد د. منير الحمش الباحث الاقتصادي المعروف لقاسيون في زده على تصريحات النائب الاقتصادي أن «هذا الكلام خطير للغاية.. إذ لم يسبق أن أطلق أي إنسان اقتصادي أو سياسي أو يعمل في أي مجال عام تعليقاً أو كلاماً بهذه الخطورة على مخالفي رأيه، سواء في سورية كدولة ننتمي إليها أو في غيرها، وإذا كان المقصود به المشروع الذي قدمه النائب الاقتصادي وفريقه، فليوضح لنا الأسباب الموجبة لإطلاق تصريحات كهذه».

عموماً، لا يجوز بأية حال من الأحوال ومهما كانت الأسباب، أن يحتكر أي شخص في هذا الوطن مبدأ الوطنية، وأن يدعي بأن من لا يوافقته الرأي لا يملك ذرة من الوطنية والأخلاق، وفي الحقيقة صدمتي «جريدة قاسيون» بهذا السؤال، وأنا بكل قدرتي عاجز عن الرد، وأخشى أن يكون هذا الكلام غير دقيق، أما إن كان صحيحاً فمن الواجب على الاتحاد العام لنقابات العمال الرد عليه فوراً، لأن أي إنسان ينتمي إلى هذا الوطن ويملك العقل ويفكر ويخطط لمصلحة الوطن ورفيقه، من الخطأ أن تصدر منه تصريحات خطيرة كهذه، قد تؤدي إلى ما لا يتناهى أحد لديه الغيرة الوطنية».

من الطبيعي أن تتواجد العديد من وجهات النظر المختلفة في الكثير من القضايا الشائكة، سواءً أكانت اقتصادية أم سياسية، لكن في النهاية ومن خلال الحوار لن يصح إلا الصحيح، ولن يتم إلا اختيار الأفضل والصائب لمصلحة الوطن أولاً وأخيراً.. وأني أعتقد أن القيادة السياسية حسمت الأمر بمسألة اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذه القيادة ممثلة بكل أعضائها، وأوضحت رأيها بكل الإصلاحات الجارية في الاجتماع الأخير للجنة المركزية للحزب، خاصة ما يتعلق بالإصلاحات وقضية الدعم. وبناء على هذا أعتقد أيضاً أن كل ما طبقه الفريق الاقتصادي من سياسات اقتصادية منذ انطلاق الخطة الخمسية العاشرة وحتى اللحظة، لم يتطابق مع توجهات القيادة السياسية، مما شكل هوة كبيرة بين هذه التوجهات ورؤى النائب الاقتصادي وفريقه».

وإذا كانت لدى النائب الاقتصادي دلائل وحقائق بهذا الخصوص فلا يجوز تعميمها أو نقلها بهذا الشكل الخطير جداً وربطها بالقضية الوطنية لأكثر من عشرين مليون سوري. الحقيقة أنني انزعجت جداً من هذا الطرح، وآتمنى ألا يكون الكلام صحيحاً، ولا بد من التدقيق في كل ما قيل».

ثم إنني وبمناسبة هذا الحديث، أطلب من الحكومة أن تنشر التقرير الذي قدمه النائب الاقتصادي بخصوص تقييم الخطة، فقد خرج بتوقعات واستنتاجات مختلفة كثيراً عن التقرير الذي قدمته هيئة تخطيط الدولة في تقييمها للخطة، والتي بينت زيف كل ما قيل حكومياً من أرقام غير حقيقية عن النمو والتنمية. من حقنا أن نطلع مع كل مواطن في هذا البلد على التقرير الذي قدمه النائب الاقتصادي، وأن يجري حوار عالي المستوى في هذا الموضوع سواءً في جمعية العلوم الاقتصادية أو على المنابر وفي البرامج الاقتصادية أو ضمن ندوات وحوارات تقدرها الحكومة، وليكون ذلك بمثابة استفتاء على التقرير ومضمونه، والإطلاع على حقيقة الأرقام التي حققها الخطة الخمسية العاشرة».

• حميدي العبد الله:

هذه لغة استعلائية لا يمكن القبول بها

الأستاذ حميدي العبدالله المحلل الاستراتيجي قال: «أعتقد أن أية خطة أو أي مشروع لأية جهة كانت، يجب أن تكون خاضعة للنقاش ولتبادل وجهات النظر المختلفة والمتنقة، والبحث في هذا المشروع من كل جوانبه السلبية والإيجابية، وبالتالي استكشاف نقاط الضعف والقوة فيه. إن أي مشروع يعتمد هذا الأسلوب لا يمكن أن يؤدي إلى الفشل الكامل، أما أي مشروع يناقض هذا الكلام فإن مصيره سيكون الفشل الذريع».

إن هذه اللغة التي تحدث بها النائب الاقتصادي، تتناقض حقيقة مع الأسلوب الموضوعي في النقاش والحوار، وهي لغة استعلائية وستؤدي إلى فشل أي مشروع تعتمد، ولو حمل هذا المشروع في طياته نقاطاً إيجابية متعددة، فليس من مهمة أي مشروع التفكير من الثيل من هذا الشخص أو هذه الجهة، فالإصلاح الصحيح في جميع دول العالم هو الإصلاح الذي يقوم بمشاركة أبنائها، وإذا لم يشارك فيه كل المواطنين والفئات والجهات المعنية قلن يكتب له النجاح. ولن يصل إلى الأهداف والغايات التي رسمت من أجلها، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل المشروع بكل تأكيد».

إن هذه اللغة لا يمكن القبول بها، لأنها تصادر حرية الناس في الحكم على القضايا التي تهم حياتهم اليومية ولهم الحق في مناقشتها ومعارضتها، لذلك فلا بد من تدخل جميع

• إبراهيم اللوزة:

إذا كان للنائب الاقتصادي اتهام أحد باللاوطنية فليتهم نفسه!

يقارب ٢٣/ مليار دولار من الاحتياطي، ولم يكن هناك عجز كبير قبل إدارته للاقتصاد، بينما الآن وحسب تصريحات وزير المالية، فمن المتوقع أن يصل العجز في نهاية خطته الخمسية ما يقارب ٢٥٨ مليار دولار!! لذلك فإنني أعتقد أنه بكلامه هذا خالف الدستور، ويجب أن يحترم هو وفريقه الحكومي هذا الدستور الذي لا يعطي الحق لأي كان لإطلاق تهمة ومصطلحات خطيرة كهذه، خصوصاً أنه لا يمتلك الحقيقة، بل هناك كثيرون غيره من الوطنيين والاقتصاديين الكبار لهم رؤيتهم الصحيحة في الإصلاحات الاقتصادية، وتتوافق آراؤهم مع المواقف التي قدمتها النقابات، وخاصة فيما يخص قضايا إصلاح القطاع العام الصناعي والاستثمارات والخصخصة».

إن الخطة الخمسية التي لم ينفذ منها سوى القليل أي بحدود ٢٥/٤٠٪ حسب أرقامه، كفيلة بأن لانوافق النائب الاقتصادي على ما قاله وصرح به، خاصة أنه لا يوجد أي تحسن ملموس على أرض الواقع بالنسبة للمواطن السوري الذي كان على موعد بأن يقدم له الحليب والعلس!! الحكومة لم تف بوعودها، وقدمت له «المأسي». إن النقابيين دفقوا ناقوس الخطر ونبهوا للصعوبات التي تواجهها، وليس يخاف على أحد أن النقابات تمثل نصف الشعب السوري أو كله.. إنني للمرة الثانية أقول إن ٢٠/ مليون سوري لا يوافق على قوله هذا، ولا يحق له اتهام أحد بهذا الشكل، لأن خطته هي التي دمرت القطاع العام، وأرى أن المطلوب من كل القوى الوطنية وممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الوقوف بحزم مع اتحاد العمال

يقارب ٢٣/ مليار دولار من الاحتياطي، ولم يكن هناك عجز كبير قبل إدارته للاقتصاد، بينما الآن وحسب تصريحات وزير المالية، فمن المتوقع أن يصل العجز في نهاية خطته الخمسية ما يقارب ٢٥٨ مليار دولار!! لذلك فإنني أعتقد أنه بكلامه هذا خالف الدستور، ويجب أن يحترم هو وفريقه الحكومي هذا الدستور الذي لا يعطي الحق لأي كان لإطلاق تهمة ومصطلحات خطيرة كهذه، خصوصاً أنه لا يمتلك الحقيقة، بل هناك كثيرون غيره من الوطنيين والاقتصاديين الكبار لهم رؤيتهم الصحيحة في الإصلاحات الاقتصادية، وتتوافق آراؤهم مع المواقف التي قدمتها النقابات، وخاصة فيما يخص قضايا إصلاح القطاع العام الصناعي والاستثمارات والخصخصة».

إن الخطة الخمسية التي لم ينفذ منها سوى القليل أي بحدود ٢٥/٤٠٪ حسب أرقامه، كفيلة بأن لانوافق النائب الاقتصادي على ما قاله وصرح به، خاصة أنه لا يوجد أي تحسن ملموس على أرض الواقع بالنسبة للمواطن السوري الذي كان على موعد بأن يقدم له الحليب والعلس!! الحكومة لم تف بوعودها، وقدمت له «المأسي». إن النقابيين دفقوا ناقوس الخطر ونبهوا للصعوبات التي تواجهها، وليس يخاف على أحد أن النقابات تمثل نصف الشعب السوري أو كله.. إنني للمرة الثانية أقول إن ٢٠/ مليون سوري لا يوافق على قوله هذا، ولا يحق له اتهام أحد بهذا الشكل، لأن خطته هي التي دمرت القطاع العام، وأرى أن المطلوب من كل القوى الوطنية وممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الوقوف بحزم مع اتحاد العمال

الأستاذ إبراهيم اللوزة، القائد النقابي المعروف قال: «إن النائب الاقتصادي عبد الله الدردري مهندس الخطة الخمسية العاشرة يعتبر الخطة هي الأولى في تاريخ سورية، وكان الخطط بعدد صفحاتها لا بقيمة إنتاجها وانعكاسها على حياة المواطن، لاغياً بذلك ما قدمته الخطط التسع السابقة السورية وناسباً لنفسه التطورات الكبيرة التي شهدتها وتشهدها سورية منذ التسعينيات وحتى الآن».

لقد أوهمنا «الدردري» في البداية بأنه قادم لبناء المصانع والمعامل وإجراء إصلاحات كبرى، لكن سرعان ما تبين أنه قادم لتدمير كل شيء منجز تاريخياً».

إن رد الاتحاد العام لنقابات العمال في مجلسه العام على هذا الكلام كان واضحاً وصریحاً، إذ طلب أحد القيادات النقابية من النائب الاقتصادي أن يعتذر أمام المجلس على تصريحه، لأنه لا يملك الحق في إطلاق صفة الوطنية واللاوطنية هكذا جزافاً على من لا يوافقته الرأي أو يعتبره خائناً. لكن يبدو أن النائب الاقتصادي لم يتمالك نفسه ولم يتحمل جملة الانتقادات التي وجهت له في المجلس، وخاصة المداخلات التي استندت على التقرير الاقتصادي الذي قدمه الاتحاد العام، وقد تبين فيه كل ما قاله الدردري الذي يعتبر نفسه الوحيد في هذا البلد الذي يمتلك الفكر ويفهم الاقتصاد النير.. أين التنمية التي يتحدث عنها مراراً وتكراراً حتى يعطي لنفسه الحق بأن يصنفاً في خائني اللاوطني واللاأخلاقي؟ يجب على النائب الاقتصاد أن يعترف ويقر مع فريقه الاقتصادي أنه كان يوجد في الخزينة العامة ما

• النقابي نزار ديب:

هل الوطنية أن ندعن لإملاءات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين

لن نسمح، ولا يحق لأحد، تربي في نهج اقتصادي ليبرالي أن يزاود علينا بالوطنية وإذا كان النائب الاقتصادي مصراً إلى هذا الحد على تقسيم المواطنين على كیفه بين مواطن يملك ذرة من الوطنية والأخلاق وآخر لا يملكها، فليوضح لنا هو وحكومته لماذا حتى اللحظة لم تحرك ساكناً في قضية الدعم أو تفي بوعودها التي أطلقتها للمواطنين منذ استلامها؟

إن الأمور جميعها سارت في الطريق المعاكس لما يتمناه الناس، ولصحة الفكر الليبرالي الجديد الذي رسخ قاعدة أن يزداد الفقراء فقراً والأغنياء غنى، فأين الثرى من الثريا يا سعادة النائب الاقتصادي؟

مشروعه الاقتصادي الطموح الذي يحقق نمواً ينعكس لمصلحة الأغنياء على حساب الجماهير الكادحة، وها هو نهجه يبشرنا بالجوع والبرد وازدياد الجريمة والدعارة، أليس هذا من نتائج اقتصاده المنشود؟ أعتقد أن مقياس الوطنية هو انتهاج نهج اقتصادي متين متنوع يعتمد على القطاعين العام والخاص، ويحقق العدالة الاجتماعية ويخفض الفوارق الطبقيية في المجتمع، وبالتالي حل مشكلة البطالة ورفع مستوى الحياة المعيشية، واحترام كرامة المواطنين، بالإضافة إلى مشاركة القوى الاجتماعية الفقيرة والطبقة العاملة بصنع القرار الاقتصادي لأن هذه المشاركة هي إقرار مصيرها بالوقت نفسه».

النقابي نزار ديب سأل: «هل مقياس الوطنية بتصور النائب الاقتصادي، أن ندعن لإملاءات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين ابتداءً من رفع الدعم عن المواد التموينية والمحروقات التي أثقلت كاهل الفقراء، إضافة إلى خنق القطاع العام وإعاقة تطوره تمهيداً لخصخصته، وإبعاده نهائياً عن لعب دوره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؟ وهل شهداء الطبقة العاملة الذي دافعوا عن الوطن وبنوا الصروح الوطنية من معاملاً وسودود ومنشآت أصبحوا الآن غير وطنيين وخونة؟ وهل الذين يرون في اتباع نهج اقتصادي يطمح لتحقيق العدالة الاجتماعية غير وطنيين؟»

يريد النائب الاقتصادي أن نوافق على

عام خيبات الأمل

◀ **ويليام بفاف**

من كان يتصور، قبل عام من الآن، أن حال معظم القضايا الخلافية في علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ستصبح أسوأ مما كانت عليه، بعد مرور أقل من عام على انتخاب باراك أوباما رئيساً للبلاد(٩) بما فيها تردي حال تلك المسائل المثيرة للخلاف والاختلاف التي كانت قد هدأت الضجة المثارة حولها أو أهدمت منذ عام.

ففي العراق، تابع الرئيس الجديد السير على خطى سياسة جورج دبليو بوش بإخلاص، لتجد عراق الحاضر مهدداً بالانهيار. ومضى إلى إطلاق وعده بخوض« الحرب الصحيحة» في أفغانستان. ليكن من الواضح حالياً أن سياسة أوباما غدت تلك السياسة نفسها التي أعلنتها، ذات مرة، كونداليزا رايس سياسة رسمية لإدارة بوش قبل عام، والمبنية على صرح الافتراض الموهول بأن النصر في أفغانستان ستحرزه حملة عسكرية تغير الهوية السياسية والدينية لمجتمعات آسيا الوسطى، وتعيد بالتالي تشكيلها وفقاً للتصور الأمريكي.

بوقار الطفوس المقدسة لـ«شيوخ الطريقة» البيروقراطية، طرح المستشارون العسكريون أمام الرئيس ثلاثة خيارات: واحد كبير متعذر. وواحد صغير حتى الانتحار. وواحد هو بين الاثنين «صحيح تماماً» وهو الذي يريدون تحقيقه فعلياً (هذا ما يسمى به«النفقة الإجبارية»)، غير أن الفرق العسكرية تحركت مسبقاً، ولن يمر إلا بعض الوقت قبل أن تلوح براياتها مجدداً.

لندع، ولو لبرهة، الكارثة العسكرية التي دخلت دورة التصنيع في ميادين أفغانستان- باكستان للحروب مستحيلة الكسب،كي تنملي من رؤية جانب آخر من مشاكل سياسات الرئيس الأمريكي!

المسألة الكورية مستمرة على الحال التي نعرفها. ويمكن التنبؤ بالتوتر الكامن مع اليابان حتى قبل قيام أوباما بزيارة الحكومة اليابانية الجديدة. إذ تخضع كل الاتفاقيات الأمنية المتقدمة للمراجعة، وكذلك التستر على جرائم الحكومة الديموقراطية الليبرالية اليابانية السابقة.

ذلك أن رؤية الحكومة اليابانية الجديدة لمشهد أمن آسيا الوسطى جيوسياسياً، لم تعد تلك الرؤية السلبية المذعنة التي أظهرها سياسيو الحزب الديمقراطي الليبرالي المنفذون لما تمليه واشنطن أو توحى به إليهم طيلة ستين عاماً. وفي هذه المرحلة، توضع تحت مجهر البحث والتشكيك كل الأسس الشرعية التي سمحت لسبعة وأربعين ألف جندي أمريكي، موزعين على سلسلة قواعد، باحتلال شبه دائم للأرخبيل منذ عام ١٩٤٥. علاوة على تقليص مهمات القوات البحرية اليابانية وتخفيض عديدها، رغم تعاظم القوة العسكرية الصينية.

تطور الصين سلاحها البحري من أجل تدعيم استحقاقاتها في مجالها الإقليمي، بينما تشهد علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة توترات شديدة. في الخامس من تشرين الثاني فرضت الولايات المتحدة ضريبة «عدم إغراق» بمقدار ٩٩٪ على أنواع محددة من الفولاذ الصيني للحد من منافسته للإنتاج المحلي الأمريكي. ثم هناك مسألة العجز التجاري الأمريكي مع الصين، الذي يلائم الولايات المتحدة ولكنه لا يلائم الصين؛ وملاحقة العملة الصينية «رنمينبي/ يوان» المقلق للدولار الأمريكي، كظله.

أما في أمريكا اللاتينية، فقد سبق لأتباع أوباما أن سببوا القلاقل، بالمطالبة وبالوصول على الاتفاقية الجديدة بين كولومبيا والولايات المتحدة لإقامة الأخيرة للقواعد العسكرية الجوية

على الأراضي الكولومبية، التي تأخذ الصفة «الإستراتيجية» لكونها قواعد مخصصة لسلاح الجو الأمريكي. (افتراضياً، لرد «تهديد» السفن الروسية قبالة السواحل الفنزويلية). فيما السلوك الملتبس لواشنطن في التعاطي مع الانقلاب العسكري في هندوراس ومحاباتها لقادته، لا يمكن اعتبارهما مساهمة بناءة في العلاقات الأمريكية -الأمريكية.

وكذلك، فإن شخصية الرئيس الجذابة، وتحديثه عن الفهم والتفهم المتبادلين، وإعلاءه لغة التفاوض فوق لغة التهديد، عاد عليه وعلى الولايات المتحدة بالرضا. لكن كل إجراء عملي قام به لحل قضايا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أغضب ونقّر وخيّب بقسوة آمال كل أولئك الذين كانوا يتوقعون منه الكثير، سواء داخل الولايات المتحدة أو على الصعيد الدولي.

استهل أوباما ولايته ببرنامج يهدف إلى إيجاد صيغة حل للصراع العربي الإسرائيلي المزمّن. ليس صعباً تخيل نجاحها فيما لو قدر لها التطبيق فعلياً. لكن، بالنسبة للمراقبين المعتادين على خيبات الأمل من جراء متابعتهم لأربعين عاماً (والعداد شغّال) من حطام العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، بدت خطة أوباما زلّة قدم حملته إلى ضفة الإفراط في التفاؤل.

الرعاية الدولية كانت مبشرة. وكذلك كان الوضع داخل الولايات المتحدة، فقد ظهر ضعف القبضة المسكة بخناق رأي يهود أمريكا الذي يهيمن عليه، حتى اليوم، اللوبي الاستيطاني، و«لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية» التي يسيطر عليها الليكود. إضافة إلى رغبة التغيير لدى الناخبين اليهود الليبراليين(الغالبية العظمى)؛ وتأسيس لوبي «جيه ستريت» ليبرالي الطابع.

أرباب تلطيف الحروب



بالمقاتلين «الملّوعين» من خوض المعارك. علاوة على أن معظم هذه القصص لا يناقش ولا يشكك في جدوى استمرار العمليات الحربية. وطالما أن الخيارات المطروحة على الدوام لا تتعلق إلا بإيجاد وسائل لنجاح الحرب الدائرة، سيتواصل مسلسل تصوير رجال الجيش ونسائه كأناس راعين مثيرين للإعجاب في خضم معاناة المحن والألام (وضمنياً، كأناس راغبين ومستعدين لإلحاق الأذى والألم بالآخرين).

في المقابل، يكاد لا يمر الحديث عن معاناة الشعب الأفغاني إلا ككفارة تحلّ من ذنب ارتكاب الإثم، سواء في الإعلام الأمريكي أو في أوساط رسم السياسات. وبينما نسمع ونقرأ كلاماً (رغم أنه أقل مما يجب) عن الصدمات وآثارها التي تلازم الأمريكيين شهوراً وسنوات عديدة نتيجة قضائهم وقتاً في جبهة المعركة، نكاد لا نسمع شيئاً تقريباً عن الصدمات التي يلحقها الجيش الأمريكي بشعوب البلدان التي يخضعها للاحتلال.

بعد ثلاثين عاماً من الحرب، ما عاد الأفغان بحاجة إلى مزيد من الأفكار الحربية الأملية، المعدّة حسب آخر عجة توصل لها أفضل وأبرع القابعين في واشنطن. إنما من الصعب مقاومة دُعر هدير الحرب المدوي على طول جادة بنسلفانيا! ذاك الذعر الذي لم يكن مستعداً لمواجهة مباشرة سوى قلة من أعضاء الكونغرس. لذلك، بقيت كل المناظرات والمناقشات «الجديدة»، من البيت الأبيض إلى كابيتول هيل (مقر الكونغرس)، معلقة بسير الحرب، متلهفة لإيجاد وضعية أنسب لشنّها. هذا وقد أوردت صحيفة «ذي بوست» في

١٢ تشرين الثاني، أن السفير إيكنبيري «أعرب عن خيبة أمله من إهمال موضوع الانخفاض النسبي للأموال المخصصة للإنفاق على تنمية وإعادة بناء أفغانستان هذا العام». وأضافت



عسكري شامل، تكون فيه الحكومة الإسرائيلية هي المسؤولة عن ظروفه، وتأمين معيشة أبنائه، ووجودهم ومصيرهم.

يتهيأ لبعض أن هذا سيشجع الإسرائيلييين على دعوة الفلسطينيين للتحول إلى مواطنين مقترعين! ويعتقد بعضهم الآخر أنه سيشجع الإسرائيلييين على ضمّ كل فلسطين وإجبار جميع ساكنيها العرب على الخروج منها، إلى مصر أو الأردن.

لعل هناك احتمالات أخرى بين هذين الحدين، ونأمل أن يعمن الرئيس أوباما النظر في أمر ما.

● **موقع وليام فاف**

تهجئة التعافي: عين ميم لام.. يا رجل!

◀ **جيم هايتاور**

المشدّبة. ورجاءً «بلين»، توقفوا عن إهانة العمال بإعلانكم الناشز أن الاقتصاد يشهد «تعافي البطالة». ليس لأنه متناقض فقط، بل لأنه أبله أيضاً.

فالاقتصاد لا يتعافى ما لم تتعافَ الغالبية العظمى من الشعب.(تخيلوا مثلاً لو أن العائلات العاملة تعيش حالة ازدهار بينما تستمر أرباح الشركات بالانخفاض لمدة ٢٢ شهراً متواصلاً، أكان الاقتصاديون والسياسيون سيفلتون لو استخدموا عبارة«تعافي الأرباح»؟).

وأكثر ما يثير الفيط أن الحديث عن التعافي غالباً يقوم على أساس بعث أرباح«وول ستريت» وتجديدها. فما يتجاهله أصحاب المصارف المبتهجون هو أن ليس لهم الريح (ولا المصارف) إلا الثلاثة عشر ترليون دولار التي منحتهم إياها واشنطن كتعويض من الأموال العامة.

إن هدف هذا الإنقاذ غير المسبوق للبنوك المنهارة كان عودتها للنشطة للأعمال، بما يكفي لبدء عملية توظيف الناس وإعادة بناء أسس الاقتصاد الذي حطمه جشع وول ستريت. لكن المثير للدهشة أن تعويض أصحاب المصارف كان مجانياً غير مشروطاً! فبدل أن تصبّ رؤوس الأموال في صالح الولايات، عادت إلى المضاربات «الكازينو ستايل» لتضع في جيبتها أكثر من ١٠٠ مليار دولار إضافية.

إنهم لصوص. لقد سرقوا أموالنا العامة، وأعمالنا، وتطلعاتنا «الوسطيقية». لقد آن أوان شدّهم من شعورهم القصيرة، وإجبارهم على تقديم القروض التي يحتاجها الاقتصاد الحقيقي، والا فلتلق مضارفهم وتحول رؤوس أموالهم إلى البنوك الحكومية وبنوك الائتمان التي تستثمر في مجالات الأعمال الإنتاجية، وتشغيل عمال الولايات المتحدة.

قبل فترة قصيرة، وبعدما ظهرت آخر الأرقام الإحصائية عن البطالة وأعداد العاطلين عن العمل، انبرى الرئيس أوباما بالقول«لن أرتاح حتى يجد كل أمريكي عملاً». عذراً، هذا يشبه أن يقول المحامي لموكله«سأُخرجك من السجن وإن كلفني ذلك بقية حياتك!».

على أية حال، عمال أمريكا ومجتمعها لا يحتاجون إلى ضمانات رئاسية. إنما يحتاجون أفعالاً شجاعة وفورية. ألم يقل أوباما في العام الماضي أثناء حملته الانتخابية«علينا تمرير خطة إنقاذ الاقتصاد من أجل الطبقة الوسطى، ليس بعد خمس سنين، ولا بعد سنة واحدة، علينا أن نفعّل ذلك الآن».

أين ذهب ذاك الرجل؟

معلق إذاعي وكاتب أمريكي، مؤلف كتاب «السباحة عكس التيار»

www.creators.com

درويش والإخوة جبران... ثنائية الشعر والموسيقى

مهند صلاحات



حقيقة لا أعرف من أغنى الآخر في ثنائية الشعر والموسيقى، هل أغنى درويش الغني بلغته الإخوة الثلاثة المبدعين، أم أن ثلاثتهم أخذوا قصيدة درويش؟

نحن هنا أمام حالة مع، وليس في، شعر محمود درويش لا تشبه سابقاتها، فكما نعرف أن الكثيرين قد سبقوا وغنوا قصائد درويش وحولوها لأغنيات جميلة، فهناك مارسيل خليفة، سميح شقير، أصالة نصري، بشار زرقان، وغيرهم كثيرون، لكن هنا نحن أمام حالة مختلفة، هي حالة ترجمة الشعر لموسيقى، أو ترجمة الموضوعات الأدبية لموسيقى، بالتالي نحن أمام حالة من التجديد والارتقاء ليس بالشعر فقط، بل بفرن القاءه. فدرويش كما نعرف تميز منذ بداياته، وخاصة بعد عودته من الاتحاد السوفيتي، بفرن الغائه الشعر، وقد يكون هذا أحد الأسباب التي أدت لانتشار شعره ونزوله للشوارع بين العامة، حتى أن البعض كان يجلس ساعات ليستمتع لمحمود درويش وهو يلقي الشعر كما لو أنه يستمتع لأغنية.

ما أضافه وسام وسمير وعدنان جبران لم يكن لمحمود درويش ولا لشعره، إنما برأيي المتواضع لإلقاء الشعر العربي بشكل عام، إن ما فعلوه هو أنهم أسهموا بإزالة القصيدة أكثر للشاعر، وبالوقت نفسه المزج بين جمهوري الشعر والموسيقى في آن، ففي الشعر العربي، الموزون منه تحديداً إيقاع موسيقى لا يدركه سوى المتذوق والدارس للشعر، وكما نعلم أن العديد من المقامات الموسيقية العربية مستوحاة من الإيقاع الموسيقي في بحور الشعر، وأنه في عملية تلحين الأغاني يلجأ الملحن الموسيقي إلى بحور

الشعر لتلحين القصيدة - هنا طبعاً لا أقصد ما يسمونها الأغاني الحديثة التي تعتمد على مشهد الفتيات في الفيديو كليب وليس على مضمون الكلمات أو اللحن حتى نحترم أنفسنا قليلاً في تعريف الأغاني والتفريق فيما بينها وبين التهريج الحاصل على الفضائيات اليوم - بالتالي فإن ما جاء به الإخوة جبران هو القريب البعيد، هو إعادة الاعتبار للقصيدة وللموسيقى العربية أيضاً. إنها إعادة المطلقة «القصيدة العربية» لطيقتها «الموسيقى»، لكن بشكل آخر دون مزاجية، ودون تفضيل لواحدة على أخرى، بالتالي فهو لم شمل شرعي حقيقي، أي إنه إعادة اكتشاف علاقة القصيدة بالموسيقى.

كما أود أن أركز على نقطة مهمة، هي أن أحد العناصر المشتركة ما بين ما قدمه الإخوة

جبران من موسيقى سواء مع درويش أو ما قبله وما بعده، وما بين قصيدة محمود درويش ما قبل الإخوة جبران ومعهم، أن كليهما مجدد في فنه، فدرويش مجدد في قصيدة التفعيلة العربية على مستوى اللغة والمضمون والشكل والبناء، والإخوة جبران مجددون في بناء الموسيقى العربية الشرقية، فكلهما يقدم فنه بشكل متميز ومبدع، عملية التزاوج التي تمت في أن تكون الموسيقى الشرقية التي تمثل روح الشرق الحقيقي خلفية لإلقاء قصيدة الشعر التي تمثل في شكلها ووزنها ديوان العرب هي عملية تزواج شرعية حقيقية رائدة، وهو نوع مرة أخرى أقول، التجديد المبتكر في شكل الموسيقى والشعر.

وإن كانت الموسيقى العربية اليوم، والأغاني العربية اليوم مهددة جميعها بسبب ما يسمى

مرايا جورج حبش

هادي إبراهيم

كتاب «جورج حبش.. حكاية وطن» الذي صدر عن «مؤسسة الهدف للنشر والتوثيق» عبارة عن مجموعة من المقالات والشهادات التي تتحدث عن مسيرة حكيم الثورة الفلسطينية مع اقتراب حلول الذكرى السنوية الثانية على رحيله.

«مؤسسة الهدف» تقول إن هذا العمل هو: «شهادات وفاء منا له، وحقه علينا أن نبادر بجمع شهادات عن الحكيم نتحدث عن مسيرة النضال الطويلة التي أفضى عمره فيها».

المقدمة تتوزع بين عائلة حبش الحزبية ممثلة بالأسير أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي يقول: «أن تكتب عن جورج حبش فأنت في الواقع تكتب عن فلسطين الوطن، وعن قضية العرب المركزية، ومسارها، وسيرورة النضال الوطني الفلسطيني، ومشوار الكفاح، فقد

تماهت صورة الرجل مع صورة فلسطين» وبين عائلته الصغيرة ممثلة بزوجته هيلدا وابنته لي وحفيده، حيث يتحدثون بحميمية عنه إنساناً وأباً وزوجاً.

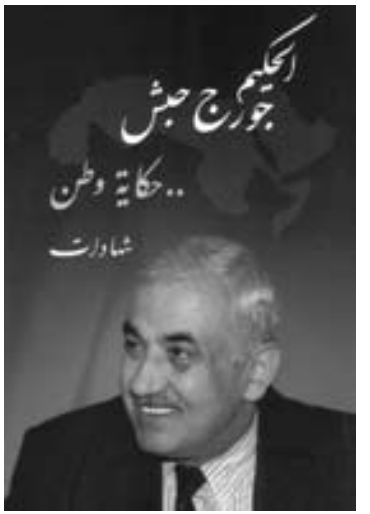
الكتاب مقسم إلى خمسة أبواب، حيث يتحدث في الباب الأول مجموعة من الشخصيات الوطنية العربية والمرجعيات وهم من أصدقاء الراحل الدكتور جورج حبش من أبرزهم: الرئيس أحمد بن بلا، د. أنيس الصايغ، د. محسن بلال، د. سمير أمين، إضافة إلى شهادة للشاعر الكبير الراحل محمود درويش إذ يقول: «للحكيم جورج حبش في المخيلة الفلسطينية مكانة الأيقونة، حتى الذين اختلفوا معه على معالجة المعقد بالبسيط والبداية، أبحوه واحترموه، وأصيبوا في صحبته بعمى الأمل من فرط ما هو صادق وشفاف».

أما الباب الثاني فقد خصص للمفكرين والباحثين العرب، حيث قدموا قراءات فكرية لمسيرة الحكيم النضالية. يقول أحمد براقوي: «لم يكن يلتفت إلى الماضي إلا من أجل استخلاص العبر فلم يكن يشكو، ولم يكن يحدثنا عن تجاربه

الماضية بل كان يسألنا ما العمل.. ما العمل؟». الباب الثالث يرسم بوترتها لجورج حبش كما يراه الكتاب والفنانون. فنطالع صورة المناضل من وجهات نظر أخرى، فها هو الروائي اللبناني إلياس خوري يقول: «هذا هو جورج حبش الذي أحبه: ساحر وطفل، منتصر ومهزوم، قائد يتعثر بأقدار شعبه، وحالم أراد أن يصنع من النكبة الكارثة مدخلاً إلى التغيير ومساحة لإعادة بناء الذات»، إضافة إليه يكتب الروائي رشاد أبو شاور، والشاعران سميح القاسم وأحمد دحور وآخرون...

الباب الرابع والخامس يتضمنان عدداً كبيراً من شهادات رفاق الدرب، وقادة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وقيادات حركة التحرر العربي، والقوى التقدمية العربية، إضافة إلى شذرات مختارة من الصحافة العربية العالمية.

يختتم الكتاب بلحقين الأول سيرة ذاتية لحبش، والثاني عبارة عن الألبوم صور يجمع الحكيم مع عدد كبير من المناضلين والزعماء والأدباء وقادة الحركات الثورية العربية والأممية.



هذا الكتاب هو الثالث الذي يتحدث عن مسيرة هذا الرجل د جورج حبش فقد صدر منذ فترة كتاب «الثوريين لا يموتون أبداً» وهو مجموعة من الحوارات التي أجراها معه الصحفي الفرنسي جورج ما لبرونو، وكتاب آخر من إعداد الباحث والكاتب السوري مازن يوسف الصباغ يضم شهادات عدد من الأعلام في مسيرة جورج حبش النضالية.

حين يعود الفن رسالة وهوية ثقافية

جهد أبو غياض

في بادئة ليست بالاستعراضية أو بالجديدة أقامت «ورشحة البستان للثقافة والفنون» حفل تكريم لأسرة الفيلم السوري «الليل الطويل» الذي حصد العديد من الجوائز العالمية الرفيعة المستوى في المهرجانات العالمية كجائزة أفضل فيلم في مهرجان نيودلهي لأفلام آسيا والعالم العربي وجائزة اتحاد نقاد السينما العالميين ومؤسسة دعم الفيلم الآسيوي في المهرجان نفسه وحصوله على تنويه خاص من مهرجان الفيلم العربي في روتردام بهولندا وكان الفيلم قد حاز الجائزة الكبرى في الدورة الخامسة والخمسين لمهرجان «تاورمينيا السينمائي» لدول البحر المتوسط.

«ورشحة البستان» التي أسسها الفنان فارس الحلو عام ٢٠٠٦ ببادئة شخصية وجهود ذاتية تشكل «جزءاً من ممارسته للمواطنة» على حد تعبيره أطلقت الكثير من المشاريع والمبادرات الثقافية والفنية الجليلة والجدية لتقديم حالة تساهم في أغناء الواقع الثقافي ورفع سوية حراكه الثقافي. كملتقى النحت الدولي الأول والثاني، الذي أقيم في مشفى الحلو إلى «ملتقى الرسم الدولي الأول» الذي ضم نخبة من القامات الفنية الهامة على مستوى العالم، ومعرض بعنوان «قصائد الفن التشكيلي»، وهي أول تجربة من نوعها في سورية وكل ذلك بجهود فردية وغياب تام لأي اهتمام من المستوى الرسمي الثقافي السوري ناهيك عن مشكلة التمويل وصعوبات تأمينه.

أما فيلم «الليل الطويل» (ألفه المخرج هيثم حقي وأخرجه حاتم علي) فتدور قصته ضمن ليلة طويلة يتم فيها إطلاق سراح ثلاثة من السجناء السياسيين من السجن السورية واستعداداتهم للخروج للعالم بعد سنوات طويلة قضوها خلف القضبان، وردود أفعال عائلاتهم حيث يخرجون بشروط سياسية مدلة، ويعد مساومات على الفكر والحياة أما السجين الرابع فيبقى حبس الجدران دون أن يتاح له المجال كي يرى النور.. يتناول الفيلم هذه الليلة الطويلة بصمتها وصرخاتها، ويرصد حالة سياسية متشابكة حيث يتحكم الأمن في مصائر البشر بمن فيهم المثقفون والمبدعون. وقد جسدت شخصيات هذا الفيلم عدد من الفنانين السوريين الكبار أبرزهم: رفيق سبيعي، خالد تاجا، سليم صبري، نجاح سفكوني، حسن عويتي، وأمل عرفة وباسل خياط وفادي صبيح وضحي الدبس، وشارك فيه أيضاً مخرجه حاتم علي..

وعن فكرة التكريم قال الحلو: «التكريم هو تعبير صادق للاحتفاء بزميلاتنا وزملائنا الذين حققوا نجاحاً جميلاً في فيلم الليل الطويل الذي كنا نتمنى أن يتم عرضه في مهرجان دمشق السينمائي إلا أنه وللأسف ونتيجة ظروف غير مفهومة ورغم وجود عدة فرص لعرضه حتى لو كان المخرج حاتم علي عضواً في لجان التحكيم فإن الجمهور حرم منه».

الفيلم ورغم شهادة ميلاده الإنسانية والشهادات الفنية الكبيرة التي يحملها إلا أنه ما يزال برسم اللقيط في نظر المؤسسة العامة للسينما ووزارة الثقافة السورية.

الولد الذي يأتي من ناحية الهديان

اللذيذة/ ماذا يحدث لو كنت.../ فلا أمشي إلى أحد/ وانتظر الذي يأتي إلي».

ولا ينسى الشاعر محمد المطرود المرأة في قصائده.. وكذلك لا ينسى أصدقائه، فالمرأة عنده انتماء أبدي تسكن باطنه، ولها أثر كبير في شعره، فهي نبع غزير تسيل منه القصائد النبيلة التي تعبر عن مشاعر عاطفية قوية، منذ أن فقد والدته التي لم يحظ بحنانها، إلى نوى المرأة التي عوضته عن بعض ما فقده الشاعر:

«نوى اللؤلؤ/ من رحمها تتناسل قصائدني التزيهة/ وتطير كأنها طيور البهجة المستحيلة/ نوى البراري احتضنتني».

أما عن أصدقائه والمكان، فلهم وقع خاص في شاعريته، يعبر عنهم أصدق تعبير عندما يخاطب الناقد هایل الطالب: «هي سبع ساعات يقول الرواة:/ طريق الجزراوي إلى الشمس/ وكذلك إلى حمص».

أما قصيدته «ما يقوله الولد الهادي» فهي نموذج حي عن اشتباك مع الواقع من خلال القصيدة التي تسكن وجدانه، عبر القلق والزمان والمكان، فيهرب إلى القصيدة التي صادته ليكتبتها بروح حزينة «الولد الهادي نوم الشمس في فراشه/ قال: هي لي/ وكانت له/ ثم قص القطا العابر تحتها/ وأشرك روحه الحبيسة بأرواحها الطليقة/ وطار معها بصيفها إلى برك صغيرة/ واعدت أصغارا بريش يطيرها/ وواعدت الأمهات بحنطة سمينة وماء/ وفيه».

يبقى المطرود في هذيانه معلقاً في شباك الزمن الغادر، يهذي قصائد تحكي حيله، وغدره، وقصة حياته، ويكي جسداً وروحاً غادرته، متيقناً بأنه لن يعود إلى حيث البداية أبداً.

«أعرف والمكيدة هذه أحاطتني بأني لن أعود إلى ما كنت... أبداً...».



رأفت الزاقوت:

الممثل هو من يدير الحوار بين الجمهور والخشبة

حوار: رائد وحش

رغم أنه خريج تمثيل (المعهد العالي للفنون المسرحية عام ٢٠٠٣) إلا أن الحضور الأساسي لرأفت الزاقوت كان كـمخرج، فقد أخرج العديد من الأعمال المسرحية منها: «نشاز»، «ديكور»، «الجمعية الأدبية».. محاوراً رأفت غوص في شجون المسرح، هذا العالم الذي تمت خيانتته، باتفاق الجميع، لكنه مع هذا مستمر كمحارب دونكيشوتي، فمؤخراً أسس فرقة «باب» التي يعد لها مشاريع عديدة ويدرورها تعد بتقديم إضافة ثقافية خاصة.. هنا حوار معه..

جميع المسرحيات التي اشتغلها كوميدياً ما الذي يدفعك إلى الكوميديا بشكل خاص؟

لا ليست كل المسرحيات التي اشتغلها كوميدياً، مع أن الكوميديا تسحرني، ففي العام الماضي، وضمن فعاليات احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية، اشتغل عملين هما: «نصوص الغرفة رقم ٧» لمجموعة من الكتاب الشباب السوريين، و«حب، خوف.. دمشق وأصدقاء آخرون» للكتاب أنفسهم.

يمكنني القول إن أغلب خياراتي هي خيارات كوميدياً لأن الكوميديا تحقق الحالة الأساسية في المسرح، وهي جذب الجمهور الذي هربناه... حياتنا كلها مزيج عميق مركب من الكوميديا والتراجيديا، فكيف للمسرح وهو الفن المنبثق من الفعل الإنساني أن يحدد عنها؟

بعيداً عن التصنيف تأسرني الموضوعات التي تمسّ البنى الاجتماعية. كما أن الخيارات تتحدد بمدى تحريك مفهوم الجمال لدى.

الكثير من مسرحياتك مقتبس من المسرح العالمي ألا تجد النص الذي تطمح إليه؟ وهل أصبح المعد (الدراماتورج) ينوب عن المؤلف؟

الفراغ هو من يجعلك تسعى نحو نصوص عالمية. آخر عرض للمسرحي الكبير بيتر بروك «الفتش الكبير» كان مقتبساً عن دستوفسكي، كذلك لا تزال أعمال شكسبير وموليير وتشخوف... إلخ تشغل على مسارح العالم حتى الآن. لا شك أن وظيفة الدراماتورج حاسمة في صناعة العمل المسرحي، لكن هذا لا يعني أنني لا أجد نصاً، فعدا النصوص السورية التي قدمتها في احتفالية دمشق أحضر عرضاً بعنوان «دمشق - حلب» وهو من تأليف عبد الله الكفري.

«الحياة السينمائية»

من المهرجان إلى المهرجان



صدر عدد جديد من مجلة «الحياة السينمائية» التي تصدر عن وزارة الثقافة والمؤسسة العامة للسينما، وكالعادة جاء العدد الذي يحمل الرقم (٦٧) متأخراً كثيراً عن مواعده، حيث صدر العدد السابق (٦٥، ٦٦)

عدد مزدوج بعد فترة من نهاية مهرجان السينمائي السادس عشر، المهرجان ما قبل الأخير.

يحتل العدد بالعديد من الدراسات حيث يكتب الناقد محمد أحمد تحت عنوان «عيقرية بيروتشي تصدر شخصيات كافكا» ويقدم الناقد بندر عبد الحميد بانوراما عن أحدث الإنتاجات السينمائية العالمية، فيما يكتب المخرج نضال حسن عن «سينما الإنترنت والعالم الافتراضي»، إضافة إلى عدد كبير من المقالات والدراسات والمراجعات لتجارب وشخصيات وكتب سينمائية، ويبقى لافتاً أن الكثير من المواد التحريرية في هذه المجلة الفصليّة المتخصصة لا تختلف عن أسلوب الصحافة اليومية.

من جهة أخرى ما دامت هذه المجلة تصدر بين كل مهرجان ومهرجان مرة واحدة يحق لنا أن نسأل القيمين عليها، وكذلك القيمين على أمر مطبعة وزارة الثقافة ككل: إلى متى سوف تستمر دوريات الوزارة في الصدور العشوائي وكأنه لا أهمية للقارئ السوري؟



لديك إيمان عميق بدور الممثل. ترى هل كان تأسيس فرقة «باب» من الشباب الهواة نوعاً من البحث عن خامات أكثر قابلية لتصورك عن الممثل، أم أن هناك أسباباً أخرى؟

أولاً شباب فرقة «باب» ليسوا هواة، بل فيهم خريجو تمثيل وموسيقى ودراسات نقدية، وهم أيضاً خريجو «معهد أورنيبا».. لكن إذا كنت تقصد المفهوم العميق لمعنى الهاوي فإنني معك من حيث المبدأ التي يقدمها الهواة، إلا أن هذا لا يقلل من قيمة المحترف.

حسب رأي المسرحي والسينمائي انغمار بيرغمان (٨٥٪) من الإخراج تكمن في إدارة الممثل. ومن هذا المنطلق «البيرغمان» نعرف أهمية الممثل على الخشبة، لكن الذي يحدث في أعمالنا أن الإضاءة والصوت والديكورات هي التي تأخذ النسبة الأكبر من التركيز، بينما يغيب الممثل.. إن إعادة الاعتبار للممثل هي إعادة اعتبار للبنية المسرحية عموماً، فالممثل هو من يدير الحوار بين الجمهور والخشبة، هو جسر عبور المسرح إلى الآخر.

هل من أفق لمسرح سوري جديد؟

الأفق مفتوح وإيجابي بالرغم من الشكل الذي يوحي لنا به الطرف من انسداد الأفق، وأكبر دليل هو تشبث الشباب بالمسرح رغم كل محاولات ومفريات شدهم عنه.

الدعم الحقيقي للمسرح لا يأتي إلا من خلال المؤسسة: مديرية المسارح، وزارة الثقافة.. لأن الثقافة مشروع مستقبلي استراتيجي لا يأتي بنتائجه الآن.. يجب دعم كل التجارب بلا استثناء من أجل حراك حقيقي.. الثقافة هي المكان الذي يجب أن تصرف فيه النقود دون حساب للربح، ونظرة مقارنة عامة على حركة الترجمة والتأليف بيننا وبين العالم تربيكم نحن مقصرون..

لوحات تعيد الدفاء

أحمد عساف



يقيم الفنان التشكيلي العراقي سيف الكيلاني معرضه الفردي الذي أسماه: «الطبيعة والإنسان»، في صالة «بيت الرؤى للفنون التشكيلية» بدمشق. الكيلاني من مواليد البصرة (١٩٥٤). حائز على بكالوريوس هندسة مدنية. أقام العديد من المعارض الجماعية والفردية في العراق. وهو الآن متفرغ للعمل الفني.

ثمة ما هو مدهش حقاً في هذا المعرض في زمن فقدنا فيه الدهشة، فاللوحات تدعونا إلى التأمل في مفردات الطبيعة الصامتة التي تقدمها لنا، كما لو أنها تقول إن للعيون وظائف جمالية أخرى غير النظر.

الألوان حاضرة بكل حميميتها ودقتها، إلى حد أنها تكاد تكسر إطار اللوحة لتضيف بعض الدفاء على صفيح أيامنا، على البرد الذي يسكننا منذ كنا ننتظر بعض ما يدفع لقليل من الأمل.

هدوء ألوانه يتكسر بالأزرق بكل تدرجاته والذي يعكس صفاء الفنان سيف ونقاء روحه، أما ألوانه الحارة فهي تتجسد بذاك اللون الأحمر الذي يحمل تلك الخصوصية المنتمية لبصمة الفنان الباحث عن مساحات وفضاء أشد رحابة، وعن سماء قريبة من قلق الروح وحيرتها.

شخص لوحات سيف الكيلاني نساء يبحثن عن هامش بسيط من الذهاب إلى أحلامهن، إلى بعض الجسد المنذور لميثولوجيا الخطيئة، إلى التفاحة التي لم تقضم بعد إذ ثمة أطفال ونخيل يتحدى الخراب بشموخه.

بين قوسين



التفكير بالأقدام!

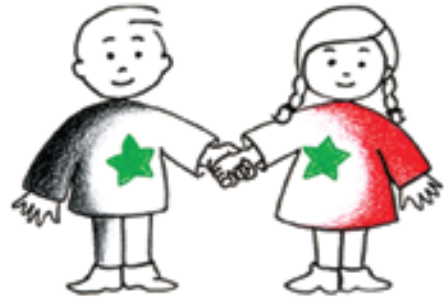
خليل صويلح

«إنزال جوي»، «واقعة القاهرة»، «كتيبة الموت للززال المدمر»، هذه بعض عناوين المعركة الرياضية التي جرت وقائعها أخيراً، في المباراة الحاسمة بين مصر والجزائر بمناسبة نهائيات كأس العالم. سيستغرب المرء كيف تصل الكراهية إلى حدها الأقصى بين جمهوري بلدين شقيقين من أجل مباراة في كرة القدم، على مربع صغير من العشب. كان الفريق الجزائري قد فاز في مباراة الذهاب (٣/٠)، فاشتعلت المعركة من أجل مباراة الإياب. الجمهور المصري احتشد في ستاد القاهرة بمعدل ٨٠ ألف متفرج، وقد استنفرت وسائل الإعلام بما فيها الإعلام الإلكتروني في عدا متبادل. هكذا تحولت عبارة «العرس الكروي» التي تستعمل عادة في المباريات الدولية إلى «عرس الدم». حافلة الفريق الجزائري تعرضت لاعتداء من مناصري الفريق المصري، فجرح ثلاثة لاعبين جزائريين، كما حوَصر الفندق الذي يقام فيه هذا الفريق بهتافات معادية كنوع من الحرب النفسية المدمرة. وردة الجزائرية التي تمت فوز فريق الجزائر، اتهمتها الصحافة المصرية بالخيانة، مثلما اتهمت الصحافة الجزائرية المغنية اللبنانية نانسي عجرم بالشعلة والمبوعة ومنعها من الغناء في الجزائر، لأنها شجعت الفريق المصري. معارك طاحنة وحملات إلكترونية على شبكة الإنترنت بين مشجعي الفريقين، وتدخل وزراء من البلدين لتهدئة النفوس، إذ وصل الأمر ببعض الصحافيين المصريين بإعلان الندم على مساعدة مصر للجزائر في الحصول على استقلالها. من جهتها قامت الصحافة الجزائرية بواجبها الوطني ضد الفريق المصري أثناء فوزها في مرحلة الذهاب، إذ خصصت صحيفة «الخبر» عدداً خاصاً للاحتفاء بهذا النصر العظيم، وعنوانت منشيتها الصفحة الأولى «زلزال يضرب القاهرة بقوة ٣/٠»، إلى عناوين فرعية أخرى مثل «نقل مدرب الفريق المصري إلى غرفة الإنعاش»، و«انتحار المذبح المصري عمرو أديب». المهم فاز الفريق المصري أخيراً في «معركة ١٤ نوفمبر» بحسب ما أطلق على هذا اليوم العظيم، ونسي الجمهور المصري مشكلاته المعيشية ليوم واحد على الأقل وعاش حلماً مبهجاً داخل أسوار الملعب، مدفوعاً برغبة وهمية بالانتصار مهما كان شكله أو نوعه. لعلها فلسفة التفكير في الأقدام، مهما حاول معلقو المباريات زخرفتها بعبارات شاعرية عن عبقرية صاحب هذه القدم أو تلك. لا شك أن وسائل الإعلام تضع جهودها في تخدير المشاهد في مناسبات كهذه، لكنني تمنيت ربع هذا الاهتمام لمباراة من نوع آخر تجري وقائعها داخل أسوار القدس القديمة بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال الإسرائيلي، وإذا بالخبر يصبح اعتيادياً، من دون أن يثير أحداً، مقارنة بهوجة كرة القدم: «هدم بيوت جديدة في القدس»!

كhalil.s@scs-net.org

تعلن قاسيون عن حملة الاشتراكات لعام 2010 قيمة الاشتراك السنوي (400 ل.س) قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار

تعلن قاسيون عن حملة الاشتراكات لعام 2010 قيمة الاشتراك السنوي (400 ل.س) قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار



تعلن قاسيون عن حملة الاشتراكات لعام 2010 قيمة الاشتراك السنوي (400 ل.س) قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار

تعلن قاسيون عن حملة الاشتراكات لعام 2010 قيمة الاشتراك السنوي (400 ل.س) قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار